

الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت أكد أن تعاون السلطين حاسم لدفع الإصلاحات المالية

الفليج: قوة وتنوع ميزانيتنا يعزز تفاؤلنا باستمرار الأداء القوي في المستقبل



الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت صلاح الفليج تحدث عن خطط البنك وإستراتيجياته المستقبلية

حفاظنا على معدلات جودة أئتمانية وسيولة استثنائية ساهم بنمو ربحيتنا وتدفقات الإيرادات موزعة جغرافياً وقطاعياً

نستهدف التوسع بأسواق المنطقة المتواجدين بها ونركز في السعودية على توسيع

أعمال إدارة الثروات وتمويل طفرة المشروعات

إستراتيجيتنا في مصر طويلة الأجل وعملياتنا تسير بشكل جيد ونخطط لمزيد من التوسع

ونسب سيولة مريحة، مما أفسح المجال لزيادة ربحية السهم، كما حافظنا على مسار استراتيجيتنا الرامية إلى تعظيم أعلى العوائد لمساهميننا وبما يتماشى مع مستهدفاتنا طويلة الأجل مع بلوغ العائد على متوسط الموجودات 1.53 % والعائد على متوسط حقوق المساهمين 15.2 % .

وتوقع استمرار الأداء القوي خلال النصف الثاني من العام على الرغم من بعض الرياح العاكسة في ظل مواصلة الاستفادة من قوة وتنوع الميزانية العمومية وقدره المجموعة على اقتناص الفرص في الأسواق المختلفة التي تتواجد بها

مرونة وتنوع وعلى صعيد البيئة التشغيلية في الكويت، قال الفليج إنها تلقت بعض الدعم خلال الفترة الماضية بعد انتخاب برلمان جديد وأعرب عن

أمله في أن يؤدي ذلك إلى استقرار المشهد السياسي الكويتي، مؤكداً على أن أي استقرار سينعكس على تلقي البيئة التشغيلية زخماً إضافياً خلال النصف الثاني من العام، وأن وجود تعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أمر حاسم لدفع وتيرة الإصلاحات المالية والاقتصادية وتحفيز القطاع الخاص.

وفيما يخص تأثير المتغيرات التي تشهدها البيئة التشغيلية على الإيرادات التشغيلية، أشار إلى أن أكثر من ثلث الميزانية العمومية من خارج الكويت، ما يجعل النمو المستقبلي

واكتمل الفليج قائلاً: "نحسنا في الحفاظ على معدلات استثنائية من الجودة الائتمانية

أكد الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت، صلاح الفليج، أن النتائج المالية القياسية التي حققها البنك خلال النصف الأول من العام 2023 تمثل استمراراً للأداء القوي الذي تم تسجيله خلال العام الماضي، حيث نجح الوطني في تحقيق أداء استثنائي بفضل تحسين إيرادات المجموعة من أنشطة الأعمال الرئيسية.

وأوضح الفليج في مقابلة مع قناة "سي إن بي سي عربية" أن صافي الإيرادات التشغيلية تمثل المحرك الرئيسي لنمو صافي الربح حيث زادت في النصف الأول بنسبة 18.8 % لتبلغ 566 مليون دينار كويتي مع

نمو قوي للغاية على صعيد صافي إيرادات الفوائد وصافي الرسوم والعمولات.

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة، والوضع المتميز للميزانية العمومية للبنك قد ساهم في ارتفاع الهوامش وتوقع استمرار ذلك التحسن في المستقبل.

أضاف: "خطواتنا نحو تعزيز ميزانيتنا العمومية على الصعيد المحلي والدولي وعبر قطاعات الأعمال المختلفة، بما في ذلك قطاع الشركات والتجزئة والتمويل الإسلامي، مكنتنا من الحفاظ على ريادتنا في الأسواق التي نتواجد بها".

واكتمل الفليج قائلاً: "نحسنا في الحفاظ على معدلات استثنائية من الجودة الائتمانية

«الموجز»: معظم أسواق الأسهم تشهد أداءً إيجابياً وسط تثبيت الفيدرالي لسعر الفائدة

الخاص وخطط الاستثمار، وقابل هذه المكاسب القوية نمواً متواضعاً في البحرين وأبو ظبي وقطر.

وفي الكويت، أنهى مؤشر السوق العام هذا الربع على تراجع هامشي فيما يعزى لانتعاش الجزئي الذي شهدته أسهم قطاع البنوك مما ساهم في تعويض الخسائر التي شهدتها القطاع في وقت سابق من هذا الربع على خلفية

مخاوف رفع سعر الفائدة والتأثير المحتمل لذلك على الأرباح. وارتفعت القيمة السوقية إلى 45.7 مليار دينار بنهاية يونيو مقارنةً بدأني مستوياتها المسجلة في 8 أشهر والبالغة 43.7 مليار دينار في مايو، في حين تراجعت أنشطة التداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة ليصل المتوسط الشهري إلى 798 مليون دينار، مما يعكس انخفاض كل من أنشطة التداول والأرباح.

وما يزال مؤشر السوق العام لبورصة الكويت بعيداً عن تحقيق الانتعاش الكامل نظراً لأن القيمة السوقية – ومستويات المؤشر ما تزال أقل بكثير من أعلى مستوياتها المسجلة في نوفمبر 2022.

وفيما يتعلق بالظفرة المستقبلية، فقد يستفيد السوق من تحسين المعنويات العالمية والإقليمية بفضل التقييمات (نسبة السعر إلى الربح) 16 ضعف مقابل 12 ضعف في الأسواق الخليجية) وتباطؤ وتيرة برامج الإصلاح الاقتصادي، والوقوة النسبية لنظراتها من الأسواق الأخرى، وغياب أي عوامل محفزة، قد تشكل مخاطر سلبية.

الضعف المستمر الذي تشهده الصين، والتي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم، في عرقلة نمو الاقتصاد العالمي، مما قد يؤثر على أداء بورصات الأسواق الناشئة. وفي المقابل، قد يساهم تسريع وتيرة طرح سياسات الدعم في الصين في تعزيز اقتصادها المتعثر مما قد ينعكس بصورة إيجابية على الأسواق.

الرسم البياني 2: أسواق الأسهم العالمية (الربع الثاني 2023)

(% على أساس ربعي) المصدر: رفينتيف

داتاستريم الأسهم الخليجية تتبع خطى العالمية وتسجل نمواً في الربع الثاني 2023

جاء أداء أسواق الأسهم الخليجية إيجابياً في الربع الثاني من العام الحالي وذلك بالرغم من انخفاض أسعار النفط، متأثرة بانتعاش الأسواق العالمية، ووافق النمو الاقتصادي الإيجابي، والتوقعات

باقتراب أسعار الفائدة من مستويات الذروة. إذ ارتفع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 3.3 % على أساس ربع سنوي بدعم من نمو بورصتي دبي والسعودية بتحقيقهما مكاسب بنسبة 11.3 % و 8.1 % على أساس ربع سنوي، على التوالي. وتواصل هذه الأسواق جذب اهتمام المستثمرين الأجانب بفضل ازدهار سوق الاكتتابات الأولية الذي شهد إدراج 48 سهماً ونحو 23 مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال 34 اكتتاباً أولياً تم طرحها في السعودية ضمن إطار برنامج إصلاح القطاع



تثبيت الفيدرالي لسعر الفائدة أدى إلى أداء إيجابي لمعظم أسواق الأسهم

ارتفاع مؤشر مورجان ستانلي لجميع دول العالم بنسبة 6 % على أساس ربع سنوي بدعم من الأسواق الأمريكية

سياسة الاحتياطي الفيدرالي والنمو الاقتصادي وسوق العمل من العوامل الرئيسية المحركة للأسواق في المستقبل

صعود مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 3.3 في المئة بصدارة بورصتي دبي

والسعودية وتسجيلهما مكاسب بنسبة 11.3 %

بوتيرة أعمق بكثير مما كان متوقعا في السابق وتأثير ذلك على المعنويات.

الرسم البياني 1: أسواق الأسهم العالمية (تم تغيير فترة الأساس، 31 ديسمبر 2021 = 100)

المصدر: رفينتيف داتاستريم، كما في 3 يوليو 2023 وعلى صعيد النتائج المالية للشركات، فقد شهدت

أداءً جيداً خلال الفترة المتأخرة من العام الحالي على الرغم من الرياح العاكسة، مما ساهم في تعزيز المعنويات. وبالنسبة للأفاق المستقبلية، أظهرت العديد من المؤشرات الرئيسية، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والتضخم، بؤادر مشجعة في الآونة الأخيرة. إضافة

متواضعة نسبياً، إذ ارتفع مؤشر يورو ستوكس 50 بنسبة 1.9 % مقارنة بالربع السابق فيما قد يعزى لسباقات البنك المركزي الأوروبي الذي

ما يزال متشدداً والذي دفع مؤشرات مورجان ستانلي للفائدة مرتين إضافيتين هذا العام. وبالاتصال

للأسواق الناشئة، لم يشهد مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة تغيراً يذكر، إذ ارتفع بنسبة 0.7 % مقارنة بالربع السابق، متأثراً بخسائر الصين (خسر مؤشر شنغهاي شنزن 300 نسبة 5.1 % من قيمته على أساس ربع سنوي) في ظل تباطؤ الانتعاش الاقتصادي

ساهم النمو الملحوظ لأسهم قطاع التكنولوجيا بدعم من الذكاء الاصطناعي في تعزيز أداء الأسواق الأمريكية، إذ تزايد إقبال المستثمرين على شراء

الأسهم المتعلقة بسلسلة توريد الذكاء الاصطناعي بدعم من التفاؤل والتكهنات المتعلقة بنمو القطاع، مما دفع مؤشر ستاندرد اند بورز 500 ومؤشر داو جونز للارتفاع بنسبة 8.3 % و 3.4 % على أساس

ربع سنوي، على التوالي. كما سجل مؤشر مورجان ستانلي لجميع دول العالم ارتفاعاً قوياً بنسبة 6 % على أساس ربع سنوي. من جهة أخرى، حقت الأسواق الأوروبية مكاسب

شهدت غالبية الأسهم الخليجية، أداءً جيداً بالرغم من انخفاض أسعار النفط، متأثرة بالتطورات الإيجابية للأسواق العالمية وتحسن معنويات المستثمرين. إلا أن حالة عدم اليقين تجاه السياسة المستقبلية للاحتياطي الفيدرالي والنمو الاقتصادي ما زالت

من أبرز المخاطر الرئيسية، مع إمكانية توقف موجة الارتفاعات التي استمرت خلال شهر يوليو. وبالرغم من أن بعض هذه المخاطر قد بدأت في التراجع مؤخراً، إلا أن تباطؤ وتيرة التعافي الاقتصادي في الصين أثارت

مخاوف جديدة. تفوق أداء البورصات الأمريكية مع ارتفاع أسهم قطاع التكنولوجيا

ساهم عدد من العوامل في تقليص مخاوف الركود التي شملت التراجع المطرد لمعدلات التضخم في الولايات المتحدة، والذي وصل لأدنى مستوياته منذ عامين عند 4 % في مايو (3 % في يونيو)، وإمكانية وصول أسعار الفائدة لذروتها بعد قيام الاحتياطي الفيدرالي بتثبيتها في يونيو، والمراجعة التصاعدية للبيانات النهائية الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في الربع الأول من العام الحالي (من 1.3 إلى 2 %). كما أدى ذلك إلى دعم أداء معظم الأسواق العالمية في الربع الثاني من عام 2023 مما أدى لاستمرار موجة المكاسب التي بدأت في الربع السابق.

وانعكست المعنويات الإيجابية بصورة واضحة على الأسواق الأمريكية التي تفوقت على نظيراتها العالمية بهامش كبير. كما

تناول تقرير "الموجز" الاقتصادي الأسبوعي، الذي تصدره إدارة البحوث الاقتصادية في البنك الوطني الكويتي، عدداً من القضايا والملفات المهمة، أبرزها : الأداء الإيجابي الذي تشهده أسواق الأسهم العالمية في الربع الثاني من عام 2023، وارتفاع مؤشر مورجان ستانلي لجميع دول العالم بنسبة 6 % على أساس ربع سنوي بدعم من الأسواق الأمريكية، وارتفاع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 3.3 % على أساس ربع سنوي، إضافة إلى ما يتعلق بدور سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والنمو الاقتصادي وسوق العمل في تحريك الأسواق مستقبلاً.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير..

سجلت أسواق الأسهم العالمية أداءً إيجابياً في الربع الثاني من عام 2023 في ظل تراجع المخاوف المتعلقة بالتضخم والتشديد النقدي والركود الاقتصادي، وكشف البيانات الاقتصادية عن بوادر التحسن، إذ تضاءلت المخاوف المتعلقة بالنظام المصرفي في أعقاب انهيار العديد من البنوك منذ بداية الربع الثاني من العام الحالي، وساهم قرار الاحتياطي الفيدرالي في يونيو بتثبيت سعر الفائدة بعد رفعها بوتيرة تراكمية بمقدار 500 نقطة أساس منذ بداية عام 2022 في تعزيز معنويات المتداولين بعد وصول سعر الفائدة لأعلى المستويات المسجلة

في 13 عاماً والتأثير المحتمل لنمو التطورات على الأسواق وكذلك على الاقتصاد الأمريكي. كما